جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

العدالة الانتقالية وأثرها على السلم الأهلي في العراق بعد العام ٢٠٠٣

أطروحة دكتوراه تقدم بها الطالب

جبار حردان سلمان راشد المحمداوي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم السياسية / النظم السياسية

بإشـــراف

أ.د. زيد عدنان محسن

١٤٤٣هـ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

((ونُريد أن نمُن على الذين استُضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين))

صدق الله العلي العظيم

سورة القصص : آية (٥)

الإهـــــــداء

- الى كل من يعمل على تمكين المستُضعفِينَ في الارضْ . . .

- الى كل شهداء العدالة . . .

- الى كل زملاء المحنة وزنازين السجون . . .

الشكر والعرفان

الشكر والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه اجمعين أبا القاسم محمد (ص) وعلى آله وصحبه المنتجبين.

أتقدم بشكري الجزيل وامتناني الى الأستاذ الدكتور (زيد عدنان محسن) لتفضله بقبول الاشراف على اطروحتي ولما ابداه من جهد في وضعها بالشكل الصحيح فجزاه الله خير جزاء المحسنين.

كما واشكر الأستاذ الدكتور (محمد ياس خضير) رئيس قسم العلوم السياسية لجهوده الكبيرة في تسهيل الصعاب.

وأقدم شكري وامتناني للأستاذ الدكتور (احمد غالب محي) المعاون العلمي لعميد كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين لجهوده الفعالة المبذولة معي.

كما واتقدم بالشكر الجزيل للأخوة المسؤولين في مؤسسات العدالة الانتقالية واخصُ بالذكر الدكتور باسم البدري رئيس الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة، والدكتور حسين السلطاني رئيس مؤسسة السجناء السياسيين، والأستاذ محمد خزعل فاضل مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والاستثمار في مؤسسة السجناء السياسيين، والسيد جبار موات كسار مدير عام دائرة شؤون المديريات واللجان الخاصة في مؤسسة السجناء السياسيين، والسيد محمد جاسم محمد الموظف في مؤسسة السجناء، والسيد عبد الاله النائلي رئيس مؤسسة الشهداء، والسيد رائد البلداوي نائب رئيس هيئة دعاوى الملكية، والدكتور كريم النوري وكيل وزارة الهجرة والمهجرين، والقاضي ياسر فنطيل قاضي المحكمة الجنائية العراقية، والدكتور صلاح عبد الرزاق محافظ بغداد الأسبق، والدكتور عبد القادر الآلوسي مدير عام مديرية مكافحة الإرهاب الفكري في هيئة الحشد الشعبي، والدكتور انس اكرم محمد عضو مفوضية حقوق الانسان.

كما واتقدم بالشكر الوافر لزملائي في مرحلة الدكتوراه ومنهم الزميل أسامة عبد الأمير دويج، والزميل علي حسن بداي

واقدم شكري وامتناني الخاص الى عائلتي الكريمة، واختم الشكر للعزيز محمد عبد الرضا حمدان لجهوده المميزة.

الباحث

مـــلـــخـــص

لغرض التعامل مع ممارسات ماضية اضرت بالمجتمع وجعلت قسماً كبيراً منه ضحايا بسبب السياسات اللا قانونية التي مارستها السلطات الدكتاتورية السابقة، وكثرة الضحايا، وتعدد الجناة، اتجهت العديد من الدول الى اتباع آليات قضائية وغير قضائية معتمدة دولياً، كانت مناسبة لبعض التجارب الدولية، وهي مجموعة من الإجراءات التي يتخذها المجتمع، للتعامل مع تركة من الماضي المحمل بالمآسي والانتهاكات، عرفت هذه الآليات بالعدالة الانتقالية، التي تركز على الضحية بأوقات انتقالية، تتسم بعدم قدرة الدولة بالقيام بمهامها بالشكل الأمثل.

وقد تنوعت هذه الآليات وتطبيقاتها بين الدول، وكان اهم هذه الآليات هي كشف الحقيقة، والمحاكمات القضائية، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، واحياء الذكرى.

وبعد العام ٢٠٠٣ عندما تغير النظام السياسي في العراق من نظام دكتاتوري الى نظام ديمقراطي، وتأكيد الدستور العراقي الدائم الصادر عام ٢٠٠٥ على ضرورة احقاق الحق والمساواة وانهاء الظلم الذي لحق بحق بعض الفئات، نتيجة السياسات السابقة، تبلور مفهوم العدالة الانتقالية، وصدرت قوانين، وتشكلت مؤسسات رسمية معنية بهذا الشأن، مارست دورها عن طريق الأطر الدستورية والقانونية، وقد رافق ذلك وجود حاجة لتعزيز السلم الأهلي بين المكونات العراقية، التي ضمن الدستور لأفرادها حقوقاً متساوية.

ومن خلال دراستنا ((للعدالة الانتقالية وأثرها على السلم الأهلي في العراق بعد العام ٢٠٠٣)) توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها ان تجارب العدالة الانتقالية تختلف من دولة الى أخرى حيث لكل دولة خصائصها الاجتماعية والعقائدية والثقافية، وان التجربة التي تراعي الأمور المحلية تكون أكثر نجاحاً، كما وان تحقيق العدالة الانتقالية يتطلب إرادة سياسية تعمل على تنفيذ ومتابعة المتحقق منها ودعمه، ولا يوجد هناك نظام سياسي له القدرة الكاملة على حلّ مآسي الماضي بصورة كلية.

وفي العراق لم يعترف مقترفوا الانتهاكات قبل ٢٠٠٣ بما اقترفوه، وعلى الرغم من ان هناك مخرجات إيجابية من القوانين والتشريعات في التجربة العراقية، لكن هناك ضعف في الجانب التنفيذي للقوانين والمؤسسات، بسبب عدم التنسيق بين هذه المؤسسات، وان ضعف مؤسسات العدالة الانتقالية في العراق بتحقيق أهدافها المرسومة لها في قوانينها، تسبب في ظهور عائق قوي امام تحقيق السلم الأهلي فيه.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	
ملخص	
الاهداء	
الشكر والعرفان	
المقدمة	**(أ-خ)**

الفصل الأول **ماهية العدالة الانتقالية والسلم الأهلي**	(١-٧٢)
المبحث الاول : ماهية العدالة الانتقالية	(٢-٤٩)
المطلب الاول : مفهوم العدالة الانتقالية وتمييزه عن المفاهيم المقاربة لها	(٢-١٣)
المطلب الثاني : الجذور التاريخية للعدالة الانتقالية والتطبيقات الدولية لها	(١٤-٢٨)
المطلب الثالث : الآليات والمعايير الدولية للعدالة الانتقالية	(٢٩-٤٩)
المبحث الثاني : ماهية السلم الأهلي	(٥٠-٧٢)
المطلب الاول : مفهوم السلم الأهلي وتعريفاته وأهميته	(٥٠-٥٥)
المطلب الثاني : مقومات السلم الأهلي	(٥٦-٦٢)
المطلب الثالث : معوقات السلم الأهلي	(٦٢-٧٢)

الفصل الثاني **العدالة الانتقالية بين البعدين الدولي والمحلي**	(٧٣-١٥١)
المبحث الاول : الواقع الدولي للعدالة الانتقالية	(٧٤-٩٧)
المطلب الاول : البيئة الدولية للعدالة الانتقالية	(٧٥-٨٠)
المطلب الثاني : العلاقات الدولية وتأثيرها على العدالة الانتقالية	(٨١-٩٧)
المبحث الثاني : الواقع التطبيقي لحقوق الانسان بعد ٢٠٠٣	(٩٨-١١٣)
المطلب الاول : واقع حقوق الانسان في العراق قبل ٢٠٠٣	(٩٨-١٠٣)
المطلب الثاني : مؤسسات حقوق الانسان في العراق بعد ٢٠٠٣	(١٠٤-١١٣)
المبحث الثالث : الواقع المؤسسي للعدالة الانتقالية في العراق بعد ٢٠٠٣	(١١٤-١٥١)
المطلب الاول : المؤسسات القضائية	(١١٥-١٤٣)
المطلب الثاني : المؤسسات التنفيذية والتعويضية	(١٤٤-١٥١)

الفصل الثالث **تطبيقات العدالة الانتقالية وتأثيرها على السلم الأهلي في العراق**	(١٥٢-٢٣٥)
المبحث الاول : تأثير المؤسسات القضائية على تحقيق السلم الاهلي	(١٥٣-١٨٩)
المطلب الاول : المحكمة الجنائية العراقية العليا والسلم الأهلي في العراق بعد ٢٠٠٣	(١٥٤-١٦٠)
المطلب الثاني : هيئة دعاوى الملكية والسلم الأهلي في العراق بعد ٢٠٠٣	(١٦١-١٦٩)
المطلب الثالث : الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة والسلم الأهلي في العراق بعد ٢٠٠٣	(١٧٠-١٨٩)
المبحث الثاني : تأثير مؤسسات جبر الضرر (التعويضية) وحقوق الانسان على تحقيق السلم الأهلي	(١٩٠-٢٢٢)
المطلب الاول : مؤسسة الشهداء وتأثيرها على السلم الأهلي في العراق بعد ٢٠٠٣	(١٩١-١٩٨)
المطلب الثاني : مؤسسة السجناء السياسيين وتأثيرها على السلم الأهلي في العراق بعد ٢٠٠٣	(١٩٩-٢٠٨)
المطلب الثالث : تأثير وزارة الهجرة والمهجرين في تحقيق السلم الاهلي	(٢٠٩-٢١٤)
المطلب الرابع : تأثير المفوضية العليا لحقوق الانسان على تحقيق السلم الاهلي	(٢١٥-٢٢٢)
المبحث الثالث : تفعيل آليات العدالة الانتقالية وانعكاسها على السلم الأهلي في العراق	(٢٢٣-٢٣٥)
المطلب الاول : تفعيل آليات العدالة الانتقالية سياسياً واثرها على السلم الأهلي	(٢٢٣-٢٢٩)
المطلب الثاني : تفعيل آليات العدالة الانتقالية اقتصادياً واثرها على السلم الأهلي	(٢٣٠-٢٣٢)
المطلب الثالث : تفعيل آليات العدالة الانتقالية ثقافياً واثرها على السلم الأهلي	(٢٣٣-٢٣٥)

الفصل الرابع الإطار الميداني للدراسة	(٢٣٦-٣٠٢)
المبحث الاول : مجتمع العينة والإجراءات وآلية الدراسة	(٢٣٧-٢٤٤)
المبحث الثاني : النتائج الإحصائية والوصفية للدراسة الميدانية	(٢٤٥-٢٩٤)
المبحث الثالث : إجراءات التحقق من الدراسة الميدانية	(٢٩٥-٣٠٢)

الخاتمة	(٣٠٣-٣٠٤)
الاستنتاجات	(٣٠٥)
التوصيات	(٣٠٦ - ٣٠٧)
المصادر	(٣٠٨-٣٢٣)

قائمة الاشكال

شكل رقم (١) مخطط توضيحي لسير العمل في قرارات الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة بشأن تطبيق الإجراءات	(١٤١)
شكل رقم (٢) مخطط للمبالغ المصروفة للمستفيدين حسب السنوات	(١٦٤)
شكل رقم (٣) النوع الاجتماعي (الجنس)	(٢٤١)
شكل رقم (٤) توزيع افراد عينة الدراسة وفقاً للعمر	(٢٤٣)
شكل رقم (٥) توزيع افراد عينة الدراسة وفقاً للتحصيل الدراسي	(٢٤٤)
شكل رقم (٦) استجابات المبحوثين على امتلاك المواطن العراقي معرفة واسعة بمسارات العدالة الانتقالية في العراق وآليات تطبيقها	(٢٤٦)
شكل رقم (٧) استجابات المبحوثين على عدم استغلال إجراءات العدالة الانتقالية في العراق سياسياً	(٢٤٨)
شكل رقم (٨) استجابات المبحوثين على انه تستدعي إجراءات العدالة الانتقالية وجود محاسبة المسؤولين عن المظالم والانتهاكات في ظل النظام السابق	(٢٥٠)
شكل رقم (٩) استجابات المبحوثين على انه تحتاج آليات تطبيق العدالة الانتقالية في العراق الى اجراء المحاكمات من خلال محاكم دولية	(٢٥٢)
شكل رقم (١٠) استجابات المبحوثين على تحقيق المحاكمات التي حدثت لمسؤولي النظام السابق العدالة المنشودة	(٢٥٤)
شكل رقم (١١) استجابات المبحوثين على انه تم كشف الحقيقة في العراق بواسطة تحقيق العدالة الانتقالية	(٢٥٦)
شكل رقم (١٢) استجابات المبحوثين على مطلب معرفة الحقيقة للانتهاكات الجسيمة ضروري للوصول الى المصالحة السياسية	(٢٥٨)
شكل رقم (١٣) استجابات المبحوثين على ان خيار العفو ضروري لتحقيق العدالة	(٢٦٠)
شكل رقم (١٤) استجابات المبحوثين على انه لا يزال مسؤولي النظام السابق مؤثرين في النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣	(٢٦٢)
شكل رقم (١٥) استجابات المبحوثين على انه أسهم تحقيق آليات العدالة الانتقالية بشكل مرضي الى عدم تكرار الانتهاكات مستقبلاً	(٢٦٤)
شكل رقم (١٦) استجابات المبحوثين على ان اصلاح المؤسسات كأحد آليات العدالة الانتقالية قد اخذ شكله المطلوب	(٢٦٦)
شكل رقم (١٧) استجابات المبحوثين على ان قوانين العدالة الانتقالية قد انصفت المتضررين من النظام السابق	(٢٦٨)
شكل رقم (١٨) استجابات المبحوثين على ان التعويضات التي اقرت للضحايا كانت كافية	(٢٧٠)
شكل رقم (١٩) استجابات المبحوثين على ضرورة تطهير المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية من مسؤولي النظام السابق	(٢٧٢)
شكل رقم (٢٠) استجابات المبحوثين على ضرورة تحويل المواقع الاصلية للانتهاكات الى مراكز لحفظ الذاكرة وتخليد ذكرى الضحايا	(٢٧٤)
شكل رقم (٢١) استجابات المبحوثين على انه أسهم المجتمع المدني في تأسيس ثقافة عامة لمسارات العدالة الانتقالية	(٢٧٦)

شكل رقم (٢٢) استجابات المبحوثين على انه لم يؤثر العامل الدولي في إجراءات العدالة الانتقالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣	(٢٧٨)
شكل رقم (٢٣) استجابات المبحوثين على ان نموذج العدالة الانتقالية في العراق اخذ ما فيه الكفاية من المدد القانونية المنصفة	(٢٨٠)
شكل رقم (٢٤) استجابات المبحوثين على ان التلكؤ في تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعي كان سبباً في فقدان الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة	(٢٨٢)
شكل رقم (٢٥) استجابات المبحوثين على انه أسهمت آليات العدالة الانتقالية بتحقيق السلم الأهلي في العراق	(٢٨٤)
شكل رقم (٢٦) استجابات المبحوثين على ان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية سبباً في غياب الاستقرار الاجتماعي والسياسي	(٢٨٦)
شكل رقم (٢٧) استجابات المبحوثين على ان مؤسسات النظام السابق هي المسؤولة وحدها (دون الأشخاص) عن الانتهاكات والجرائم التي حصلت	(٢٨٨)
شكل رقم (٢٨) استجابات المبحوثين على ان المحاكمات التي حدثت لمسؤولي النظام السابق بحاجة الى محاكمة اشخاص اخرين	(٢٩٠)
شكل رقم (٢٩) استجابات المبحوثين على انه بدت علامات الندم واضحة لمسؤولي النظام السابق عن الانتهاكات التي مارسوها قبل عام ٢٠٠٣	(٢٩٢)
شكل رقم (٣٠) استجابات المبحوثين على انه يحتاج العراق الى استمرار إجراءات المساءلة والعدالة مستقبلاً	(٢٩٤)

قائمة الجداول

جدول رقم (١) تمثيل الجماعات الاثنية في مجلس وزراء جنوب افريقيا عام ١٩٩٤	(٢٧)
جدول رقم (٢) القضايا المغلقة في دور التحقيق	(١٥٥)
جدول رقم (٣) القضايا المحسومة من قبل المحكمة الجنائية العراقية	(١٥٦)
جدول رقم (٤) المبالغ المصروفة للمستفيدين حسب السنين	(١٦٣)
جدول رقم (٥) الحسم التفصيلي	(١٦٥)
جدول رقم (٦) نسبة حسم الدعاوى المقدمة لهيئة دعاوى الملكية حسب السنين	(١٦٦)
جدول رقم (٧) إنجازات الهيئة السباعية	(١٨٥)
جدول رقم (٨) عدد قرارات الهيئة التمييزية	(١٨٦)
جدول رقم (٩) عدد شكاوى مكتب المدعي العام	(١٨٦)
جدول رقم (١٠) عدد الأحزاب التي انجزتها الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة	(١٨٧)
جدول رقم (١١) عدد منظمات المجتمع المدني المدققة من قبل الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة	(١٨٧)
جدول رقم (١٢) عدد قرارات لجنة تشابه الأسماء للقانون (٧٢) لسنة ٢٠١٧	(١٨٨)
جدول رقم (١٣) العدد الكلي للمواقع	(١٩٣)
جدول رقم (١٤) عدد المواقع والمقابر المفتوحة وغير المفتوحة (مقابر ضحايا جرائم حزب البعث)	(١٩٤)

جدول رقم (١٥) عدد المواقع والمقابر المفتوحة وغير المفتوحة (ضحايا إرهاب داعش)	(١٩٤)
جدول رقم (١٦) مواقع ضحايا الإرهاب قبل وبعد عمليات داعش	(١٩٤)
جدول رقم (١٧) إنجازات مؤسسة الشهداء للسنوات ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠	(١٩٥)
جدول رقم (١٨) اعداد المشمولين الاصلاء بقانون مؤسسة السجناء	(٢٠١)
جدول رقم (١٩) اعداد مستلمي قطع الأراضي السكنية حسب المحافظات التي تم تخصيصها من قبل البلديات	(٢٠٢)
جدول رقم (٢٠) اعداد مستلمي الوحدات السكنية (الدور) حسب المحافظة تم التوزيع عام ٢٠١٥	(٢٠٢)
جدول رقم (٢١) اعداد المشولين بالدراسات العليا حسب السنين	(٢٠٣)
جدول رقم (٢٢) الاعداد الكلية للمخيمات في العراق	(٢١١)
جدول رقم (٢٣) عدد المخيمات والعوائل النازحة والعائدة	(٢١٢)
جدول رقم (٢٤) عدد المخيمات المغلقة	(٢١٢)
جدول رقم (٢٥) نشاطات المفوضية العليا لحقوق الانسان على المستوى التوعوي لقضايا العدالة الانتقالية ونشر ثقافة واحترام حقوق الانسان	(٢١٨)
جدول رقم (٢٦) نتائج لجنة الخبراء بشأن بناء قياس الاستبانة	(٢٣٩)
جدول رقم (٢٧) توزيع افراد العينة وفقاً للنوع (الجنس)	(٢٤١)
جدول رقم (٢٨) توزيع افراد عينة الدراسة وفقاً للعمر	(٢٤٢)
جدول رقم (٢٩) توزيع افراد عينة الدراسة وفقاً للتحصيل الدراسي	(٢٤٤)
جدول رقم (٣٠) استجابات المبحوثين على امتلاك المواطن العراقي معرفة واسعة بمسارات العدالة الانتقالية في العراق وآليات تطبيقها	(٢٤٥)
جدول رقم (٣١) استجابات المبحوثين على عدم استغلال إجراءات العدالة الانتقالية في العراق سياسياً	(٢٤٧)
جدول رقم (٣٢) استجابات المبحوثين على انه تستدعي إجراءات العدالة الانتقالية وجود محاسبة المسؤولين عن المظالم والانتهاكات في ظل النظام السابق	(٢٤٩)
جدول رقم (٣٣) استجابات المبحوثين على انه تحتاج آليات تطبيق العدالة الانتقالية في العراق الى اجراء المحاكمات من خلال محاكم دولية	(٢٥١)
جدول رقم (٣٤) استجابات المبحوثين على تحقيق المحاكمات التي حدثت لمسؤولي النظام السابق العدالة المنشودة	(٢٥٣)
جدول رقم (٣٥) استجابات المبحوثين على انه تم كشف الحقيقة في العراق بواسطة تحقيق العدالة الانتقالية	(٢٥٥)
جدول رقم (٣٦) استجابات المبحوثين على مطلب معرفة الحقيقة للانتهاكات الجسيمة ضروري للوصول الى المصالحة السياسية	(٢٥٧)
جدول رقم (٣٧) استجابات المبحوثين على ان خيار العفو ضروري لتحقيق العدالة	(٢٥٩)
جدول رقم (٣٨) استجابات المبحوثين على انه لا يزال مسؤولي النظام السابق مؤثرين في النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣	(٢٦١)
جدول رقم (٣٩) استجابات المبحوثين على انه أسهم تحقيق آليات العدالة الانتقالية بشكل مرضي الى عدم تكرار الانتهاكات مستقبلاً	(٢٦٣)

جدول رقم (٤٠) استجابات المبحوثين على ان اصلاح المؤسسات كأحد آليات العدالة الانتقالية قد اخذ شكله المطلوب	(٢٦٥)
جدول رقم (٤١) استجابات المبحوثين على ان قوانين العدالة الانتقالية قد انصفت المتضررين من النظام السابق	(٢٦٧)
جدول رقم (٤٢) استجابات المبحوثين على ان التعويضات التي اقرت للضحايا كانت كافية	(٢٦٩)
جدول رقم (٤٣) استجابات المبحوثين على ضرورة تطهير المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية من مسؤولي النظام السابق	(٢٧١)
جدول رقم (٤٤) استجابات المبحوثين على ضرورة تحويل المواقع الاصلية للانتهاكات الى مراكز لحفظ الذاكرة وتخليد ذكرى الضحايا	(٢٧٣)
جدول رقم (٤٥) استجابات المبحوثين على انه أسهم المجتمع المدني في تأسيس ثقافة عامة لمسارات العدالة الانتقالية	(٢٧٥)
جدول رقم (٤٦) استجابات المبحوثين على انه لم يؤثر العامل الدولي في إجراءات العدالة الانتقالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣	(٢٧٧)
جدول رقم (٤٧) استجابات المبحوثين على ان نموذج العدالة الانتقالية في العراق اخذ ما فيه الكفاية من المدد القانونية المنصفة	(٢٧٩)
جدول رقم (٤٨) استجابات المبحوثين على ان التلكؤ في تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعي كان سبباً في فقدان الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة	(٢٨١)
جدول رقم (٤٩) استجابات المبحوثين على انه أسهمت آليات العدالة الانتقالية بتحقيق السلم الأهلي في العراق	(٢٨٣)
جدول رقم (٥٠) استجابات المبحوثين على ان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية سبباً في غياب الاستقرار الاجتماعي والسياسي	(٢٨٥)
جدول رقم (٥١) استجابات المبحوثين على ان مؤسسات النظام السابق هي المسؤولة وحدها (دون الأشخاص) عن الانتهاكات والجرائم التي حصلت	(٢٨٧)
جدول رقم (٥٢) استجابات المبحوثين على ان المحاكمات التي حدثت لمسؤولي النظام السابق بحاجة الى محاكمة اشخاص اخرين	(٢٨٩)
جدول رقم (٥٣) استجابات المبحوثين على انه بدت علامات الندم واضحة لمسؤولي النظام السابق عن الانتهاكات التي مارسوها قبل عام ٢٠٠٣	(٢٩١)
جدول رقم (٥٤) استجابات المبحوثين على انه يحتاج العراق الى استمرار إجراءات المساءلة والعدالة مستقبلاً	(٢٩٣)
جدول رقم (٥٥) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المبحوثيّن وأثرها على السلم الأهلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وفقاً للنوع/الجنس (ذكور - إناث)	(٢٩٥)
جدول رقم (٥٦) قيمة " ف " لدلالة الفروق بين العدالة الانتقالية وأثرها على السلم الأهلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وفقاً للعمر (السن)	(٢٩٦)
جدول رقم (٥٧) العدالة الانتقالية وأثرها على السلم الأهلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وفقاً للتحصيل الدراسي	(٢٩٧)